الجديدة ورئيسها الآتي مسؤولية اجراء التغيير الجذري، او الاستمرار على القديم[٧].

لقد ترافقت هذه التحديات الخارجية مع تطورات داخلية لا يتسع المجال، هنا، لذكرها؛ وان اكتفينا بلحظ اهمّها، فاننا نرى ثمة اعترافاً دفيناً كان مضمراً مفاده ان الولايات المتحدة لم تعد ذلك المارد الاقتصادي المؤهل لقيادة العالم دون منازع، بعد ان اصبحت الدولة الاكثر مديونية في العالم، وان حجم الزعامة الاقتصادية الاميركية بات، منذ بضع سنوات، غير متناسق مع حجم زعامتها النقدية. وليس من المبالغة في شيء القول ان الزعامة النقدية في العالم عاشت فراغاً كان ينتظر اقدام دولة، او اكثر، من دول الفائض على ملئه. وكان انهيار «الوول ستريت»، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، نتيجة متوقعة لفقدان الثقة بالقيادة السياسية الاميركية على اعادة الاستقرار الى اقتصادها القومي[٨]. وبفقدان زعامتها المطلقة للشأن المالي في العالم، برز ماردان اقتصاديان آخران يصعب تجاهلهما: المانيا الاتحادية واليابان. وباتت اي محاولة لتوجيه مسار اقتصاد العالم الصناعي مستحيلة من دون تعاونهما[٩].

وفي المنظور نفسه، لم تنزلق فضيحة ايران ـ كونترا من على جلد ريغان. فهي الاولى التي علقت على الرئيس الاميركي وهددت بعزله، وجاءت الاستفتاءات الشعبية لتسحب عنه تسامح الرأي العام الاميركي له[١٠]. غير ان البعض قال، حينها، ان اميركا لا تريد تنحية رئيسين لها في غضون خمس عشرة سنة لما يرافق ذلك القرار من معاناة نفسية بالغة، والحاق وصمة الفضائح بالبيت الابيض، مع ما ينطوي عليه من انعكاسات سلبية على مركز هذه الدولة العظمى في معادلة الاستقطاب الدولي، وعلى صعيد قيادة المعسكر الغربي[١١].

لقد عرضنا في مكان آخر الانطباع الذي ساد بأن ادارة ريغان كررت، بدورها، ما كان شولتس يراه عيب الادارة السابقة الاساس: التخبّط والتراجع والتناقض في مجال السياسة الخارجية[١٢]. وفي ضوء هذا «العيب»، اتضحت الطبيعة المتذبذبة للمسلك الاميركي ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وفشلها، الى حدّ كبير، فيه. وإن اكتفينا بالسنة الاخيرة فحسب، فالامثلة عديدة: اكتفت قمّتا واشنطن وموسكو بين ريغان وغورباتشيوف بأخذ العلم بالنزاع، لأنهما كانتا «محشورتين»، بسبب ضيق الوقت، لمعالجة رزمة من النزاعات الاقليمية[١٣]. وبهذا المعنى، فقد كان التطرق الى ملف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بعامة، والشق الفلسطيني منه، بخاصة، عارضاً، و«بالواسطة»[١٤]. غير اننا لمسنا، في الوقت عينه، اتجاهاً يدعو الى الحاجة الملحّة الى «سرعة التحرك»؛ وليس ثمة ما يعزز هذه الظاهرة سوى تلك السابقة في تاريخ الدبلوماسية الاميركية بأن تكون السنة الاخيرة من سنوات الرئاسة على هذا المستوى من الديناميكية والعمل. ولا عجب بعد ذلك ان يضطر شولتس الى الرد على كمّ هائل من الاسئلة، ويحتاج الى قدر كبير من علم الكلام لافهام موقف اميركي، مؤداه معالجة الاوضاع في الارض المحتلة على مرحلتين: واحدة انتقالية سريعة، لاحتواء التصعيد هناك، عبر مدّ السكان بقدر من الحكم الذاتي من دون شرط المفاوضات المباشرة بين الاسرائيليين والاردنيين والمصريين، مع نوع من المباحثات المباشرة مع بعض فلسطينيي الارض المحتلة، وسلطات الاحتلال، ومع الاستعداد الاميركي للعب دور الدبلوماسية المكوكية ما بين الاطراف المعنية، ثمّ، في المرحلة الثانية، يتمّ البحث في مستقبل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ووضعهما النهائي، في مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة[١٥].

وبما ان النتائج تطورت، في المنطقة، خارج الاسئلة التي طرحها شولتس، اختارت الدبلوماسية